

المملكة العربية السعودية

التقرير الاقتصادي الربعي

الربع
الرابع
2025

01 ملخص تنفيذي 3

02 الفصل الأول: الاقتصاد العالمي

- 5 النمو الاقتصادي العالمي
- 6 التضخم الاقتصادي العالمي
- 7 المخاطر الاقتصادية

03 الفصل الثاني: الاقتصاد السعودي

- 10 الناتج المحلي الإجمالي
- 11 الإنتاج الصناعي
- 12 مؤشر مديري المشتريات
- 13 التجارة الخارجية
- 15 الأسعار
- 16 العقار
- 18 نقاط البيع والسحوبات النقدية
- 19 المالية العامة
- 21 الأداء النقدي
- 23 سوق العمل



ملخص تنفيذي

وفي مجال **التجارة الخارجية**، تحسّن الفائض التجاري للمملكة خلال الربع الرابع 2025م ليبلغ نحو 52.4 مليار ريال، مقارنة بـ 41.5 مليار ريال في الربع الرابع 2024م، مسجلاً نموًا سنويًا قدره 26.3%. وبأُتي هذا التحسن نتيجة لارتفاع الصادرات السلعية بوتيرة أعلى من نمو الواردات؛ إذ بلغت قيمة الصادرات 300.1 مليار ريال، محققة نموًا سنويًا نسبته 7.9%، مقابل واردات بلغت 247.7 مليار ريال بنمو سنوي قدره 4.7%.

سجلت **الإيرادات غير النفطية** للدولة تراجعاً بنسبة 7.2% على أساس سنوي لتبلغ 122.6 مليار ريال في الربع الرابع من عام 2025م، كما سجلت **الإيرادات النفطية** انخفاضاً بنسبة 9.8% لتبلغ 154.2 مليار ريال في الربع الرابع من عام 2025م، في المقابل ارتفعت **المصروفات العامة** للدولة بنسبة 3.1% مقارنة بنفس الفترة من العام السابق لتبلغ حوالي 371.6 مليار ريال، وسجلت الميزانية العامة للمملكة عجزاً مالياً قدره 94.8 مليار ريال.

وفيما يخص **المؤشرات النقدية**، سجل إجمالي عرض النقود (ن3) في المملكة ارتفاعاً بنحو 8.4% على أساس سنوي في الربع الرابع من عام 2025م ليبلغ 3,167 مليار ريال. ويعود هذا الارتفاع إلى زيادة الودائع الزمنية والإدخارية بنسبة 23.6%، والتي تعد ثاني أكبر مساهم في الإجمالي بنسبة 37.1%، لتصل إلى 1,173 مليار ريال. كما بلغ سعر الفائدة بين البنوك (السايبور) 5.02%.

انخفض **معدل البطالة بين السعوديين** في الربع الرابع من عام 2025م إلى 7.2% مقارنة بـ 7.5% للربع السابق له. يعزى هذا التراجع لمعدل البطالة إلى انخفاض نسبة البطالة بين الإناث بمقدار 1.8 نقطة مئوية مقارنة بالربع السابق لتصل إلى 10.3%. كما ارتفع معدل مشاركة السعوديين في القوى العاملة بمقدار 0.5 نقطة مئوية على أساس ربعي، ليصل إلى 49.5% في الربع الرابع من عام 2025م.

استمرار التحسن النسبي في أداء **الاقتصاد العالمي**، حيث استقرت توقعات النمو لعام 2025م عند نحو 3%، مدعومةً بأداء أكثر توازناً خلال النصف الثاني من العام. ورغم أن هذا المعدل لا يزال دون مستويات ما قبل الجائحة، فإنه يشير إلى قدرة الاقتصاد العالمي على التكيف مع التحديات، بدعم من سياسات مالية ونقدية أكثر مرونة، خصوصاً مع بدء بعض البنوك المركزية في خفض أسعار الفائدة تدريجياً. وبشكل عام، يعكس الربع الرابع من عام 2025م استمرار مرحلة التماسك الاقتصادي العالمي مع ميل نحو التحسن التدريجي، مدعوماً بتخفيف نسبي للسياسات النقدية واستقرار التوقعات الاقتصادية. ومع ذلك، لا يزال هذا التعافي هشاً ومعتمداً على تطورات الأوضاع التجارية والجيوسياسية، ما يستدعي استمرار الحذر ومراقبة المخاطر التي قد تؤثر على استدامة النمو خلال الفترات القادمة.

سجّل **الناتج المحلي الإجمالي** للمملكة نموًا بنسبة 5.0% على أساس سنوي خلال الربع الرابع من عام 2025م، محققاً نموًا للربع الثامن على التوالي، مدفوعاً بارتفاع الأنشطة النفطية وغير النفطية. فقد نمت الأنشطة النفطية بنسبة 10.8% نتيجة تحسّن الإنتاج والطلب العالمي، فيما ارتفعت الأنشطة غير النفطية بنسبة 4.3% بدعم من قطاعات مثل تجارة الجملة والتجزئة والمطاعم والفنادق. كما ساهم ارتفاع الاستهلاك النهائي الخاص بنسبة 3.6% ونمو صادرات السلع والخدمات بنسبة 12.8% في دعم النمو الاقتصادي. ولا تزال الأنشطة غير النفطية تشكل النسبة الأكبر من الناتج المحلي الإجمالي (53.9%)، مما يعكس استمرار التحول الهيكلي وتنويع مصادر الدخل في الاقتصاد السعودي بما يتماشى مع مستهدفات رؤية السعودية 2030.

سجل متوسط **مؤشر الإنتاج الصناعي** في الربع الرابع من عام 2025م ارتفاعاً بلغ 8.7% على أساس سنوي، مدعوماً بارتفاع الأنشطة النفطية وغير النفطية بنسبة 10.2%، و5.2% على التوالي. وحقق نشاط الصناعات التحويلية أداءً متميزاً في الربع الرابع من عام 2025م، حيث ارتفع بنسبة 5.6% مقارنةً مع نفس الفترة من العام السابق.

شهد **مؤشر بنك الرياض لمديري المشتريات** للقطاع الخاص غير النفطي في الربع الرابع من عام 2025م أداءً إيجابياً ليبلغ 58.7 نقطة، مرتفعاً عن الربع الثالث من العام الحالي البالغ 56.8 نقطة. حيث ظل المؤشر في منطقة التوسع مدعوماً باستمرار الزخم الاقتصادي القوي في الأنشطة غير النفطية، وتحسن الطلب المحلي وتزايد النشاط التجاري والاستثماري في السوق، فيما تتوقع شركات القطاع الخاص غير المنتجة للنفط نظرة مستقبلية إيجابية لعام 2026م. كما حققت المملكة المرتبة الأولى بين دول مجموعة العشرين من حيث أداء مؤشر مديري المشتريات لشهر ديسمبر 2025م، مما يعكس قوة الأداء الاقتصادي غير النفطي ومثانة الثقة في بيئة الأعمال المحلية.

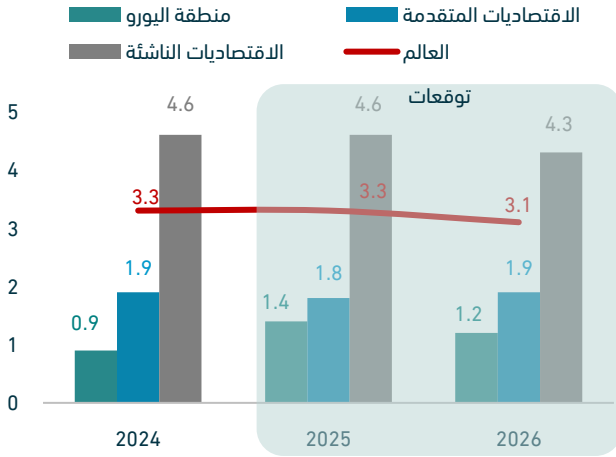


الفصل الأول الاقتصاد العالمي

النمو الاقتصادي العالمي

استقرار نسبي في النمو الاقتصادي العالمي مدعوماً بتخفيف السياسة النقدية رغم استمرار الضغوط التجارية

الشكل (2): معدل نمو الاقتصاد العالمي السنوي (نسبة مئوية)



المصدر: بلومبيرج

الصناعية والعقارية. وقد يؤدي أي تصعيد جديد في التوترات التجارية أو تراجع الطلب العالمي إلى زيادة التقلبات والتأثير سلباً على ثقة المستثمرين.

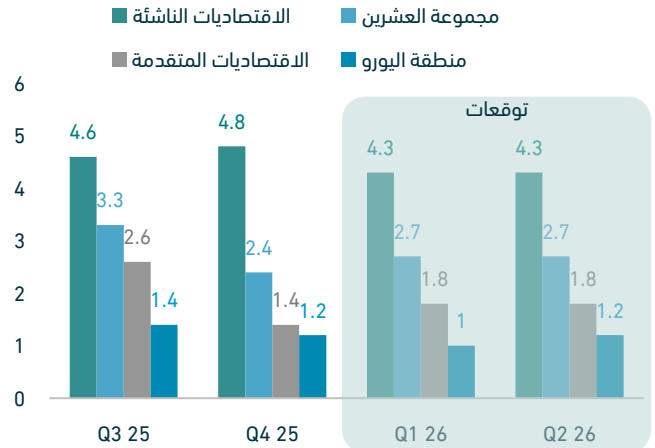
تشير تقديرات بلومبيرج إلى أن الاقتصادات المتقدمة واصلت تسجيل نمو معتدل يقارب 1.8% خلال عام 2025م، مدعوماً باستقرار نسبي في الأوضاع المالية وبدء دورة التيسير النقدي في بعض الدول، إلى جانب استمرار الإنفاق الاستهلاكي عند مستويات جيدة خلال الربع الرابع، رغم ارتفاع تكاليف الاقتراض في معظم فترات العام.

وفي منطقة اليورو، من المتوقع أن يستمر النمو عند مستويات تقارب 1.4% و 1.2% خلال عامي 2025م و 2026م، مع بقاء الزخم الاقتصادي محدوداً. وقد ساهمت بعض العوامل، مثل تحسن قطاع الخدمات واستقرار الأسواق المالية، في دعم النشاط الاقتصادي، إلا أن ضعف قطاعي التصنيع والتصدير لا يزال يشكل عامل ضغط رئيسي، خاصة في ظل تباطؤ الطلب الخارجي.

أما الاقتصادات الناشئة والنامية، فمن المتوقع أن تحافظ على معدل نمو يقارب 4.6% في عام 2025م، حيث استقرت توقعات نمو الصين عند نحو 5% رغم استمرار بعض التحديات في الربع الرابع. وفي منطقة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى، يُتوقع أن يبلغ النمو نحو 3.9% بدعم من تحسن الأنشطة غير النفطية وزيادة الاستثمارات، في حين يُرجح أن يستقر النمو في إفريقيا جنوب الصحراء عند 1.1% خلال 2025م، بينما تسجل أمريكا اللاتينية والكاريبي نمواً يقارب 2.8% مع توقعات بتحسن طفيف لاحقاً.

وبشكل عام، يعكس الربع الرابع من عام 2025م استمرار مرحلة التماسك الاقتصادي العالمي مع ميل نحو التحسن التدريجي، مدعوماً بتخفيف نسبي للسياسات النقدية واستقرار التوقعات الاقتصادية. ومع ذلك، لا يزال هذا التعافي هشاً ومعتمداً على تطورات الأوضاع التجارية والجيوسياسية، ما يستدعي استمرار الحذر ومراقبة المخاطر التي قد تؤثر على استدامة النمو خلال الفترات القادمة.

الشكل (1): معدل نمو الاقتصاد العالمي الربعي (نسبة مئوية، أساس سنوي)



المصدر: بلومبيرج

شهد الربع الرابع من عام 2025م استمراراً في التحديات الاقتصادية العالمية، مع بقاء حالة عدم اليقين المرتبطة بالتوترات الجيوسياسية والسياسات التجارية، إلا أن مسار النمو أظهر قدراً أكبر من الاستقرار مقارنة بالربع السابق. وخلال هذا الربع، استمرت تداعيات التوترات التجارية، لا سيما بين الولايات المتحدة والصين، إلى جانب استمرار ضغوط التضخم وتفاوت أداء الطلب بين الاقتصادات. ومع ذلك، أسهم توجه بعض البنوك المركزية نحو تخفيف السياسات النقدية في دعم النشاط الاقتصادي، مما ساعد على تقليل حدة التباطؤ في عدد من المناطق.

وجاءت التقديرات الأخيرة الصادرة عن تعداد بلومبيرج لتعكس استمرار التحسن النسبي في أداء الاقتصاد العالمي، حيث استقرت توقعات النمو لعام 2025م عند نحو 3% مدعومة بأداء أكثر توازناً خلال النصف الثاني من العام. ورغم أن هذا المعدل لا يزال دون مستويات ما قبل الجائحة، فإنه يشير إلى قدرة الاقتصاد العالمي على التكيف مع التحديات، بدعم من سياسات مالية ونقدية أكثر مرونة، خصوصاً مع بدء بعض البنوك المركزية في خفض أسعار الفائدة تدريجياً.

وبالرغم من استمرار التحديات، شهدت التجارة العالمية تحسناً خلال الربع الرابع من عام 2025م، مدفوعة باستقرار الطلب في بعض الاقتصادات الكبرى وإعادة تشكيل سلاسل الإمداد. كما ساهمت بعض التفاهات الجزئية في الحد من تصاعد التوترات التجارية، رغم بقاء الرسوم الجمركية كعامل ضاغط على حركة التجارة، خاصة بين الولايات المتحدة والصين. واستمرت الشركات في التكيف مع هذه البيئة من خلال تنويع مصادر الإنتاج والأسواق.

أما على صعيد الأسواق المالية العالمية، فقد شهد الربع الرابع أداءً أفضل مقارنة بالفترات السابقة، مدعوماً بتزايد التوقعات باتجاه تخفيف السياسات النقدية. وقد انعكس ذلك في تحقيق الأسهم العالمية مكاسب معتدلة، مع انخفاض مستويات التقلب واستمرار تحسن أوضاع الائتمان، بدعم من استقرار التوقعات الاقتصادية وتراجع الضغوط التضخمية نسبياً.

ورغم هذه المؤشرات الإيجابية، لا يزال الحذر قائماً بشأن آفاق الاقتصاد العالمي، حيث لم تظهر بعد كامل آثار السياسات التجارية والقيود المفروضة على التجارة الدولية. كما استمرت بعض الاقتصادات الكبرى، في تسجيل إشارات تباطؤ خلال الربع الرابع، خاصة في القطاعات

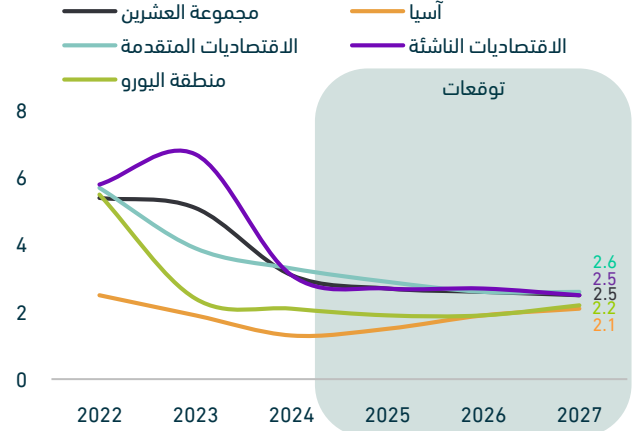


التضخم العالمي

واصل التضخم العالمي الانخفاض التدريجي وسط توقعات بسياسات نقدية أكثر تيسيراً وتوازن نسبي في أسواق الطاقة

الشكل (3): معدلات التضخم العام

(نسبة مئوية، أساس سنوي)



المصدر: بلومبيرج

ومع استمرار التفاؤل الحذر بقدرة الاقتصاد العالمي على التكيف مع التحديات، واصل التضخم العالمي مساره التنازلي خلال الربع الرابع من عام 2025م، ليستقر عند نحو 4.1%، مع توقعات بانخفاضه إلى 3.3% في عام 2026م وفقاً لتقديرات بلومبيرج. ويعزى هذا التراجع إلى استمرار ضعف الطلب العالمي واستقرار أسعار الطاقة مقارنة بذروتها في بداية العام، مع بقاء التباين قائماً بين الاقتصادات في مسار التضخم. ورغم هذا الانخفاض، لا تزال معدلات التضخم أعلى من المستويات المستهدفة في عدد من الدول، ما يدفع صناع السياسات إلى تبني نهج حذر في إدارة السياسات النقدية والمالية.

وفي الولايات المتحدة، استمر تأثير التعريفات الجمركية المفروضة خلال العام في الضغط على الأسعار خلال الربع الرابع، حيث تأثر المستهلك بهذه التكاليف على الرغم من تحمل الشركات الجزء الأكبر منها. كما بقيت أسعار السلع والخدمات الأساسية عند مستويات مرتفعة نسبياً مقارنة بالمتوسطات التاريخية، رغم بوادر التراجع التدريجي في التضخم العام.

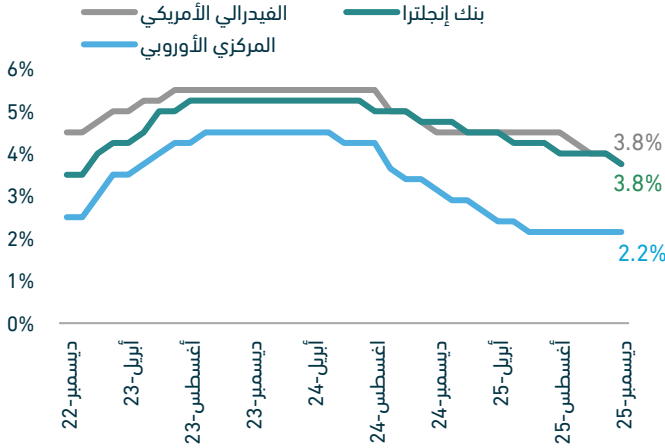
أما في منطقة اليورو، فقد استمر التضخم في التراجع التدريجي خلال الربع الرابع، مدعوماً باستقرار سعر صرف اليورو واستمرار بعض الإجراءات المالية الداعمة التي ساهمت في تخفيف الضغوط السعريّة. ويعكس ذلك مساراً أكثر استقراراً للتضخم مقارنة ببعض الاقتصادات الكبرى الأخرى، مع اقترابه تدريجياً من المستويات المستهدفة.

وفي الصين، استقرت توقعات التضخم الأساسي مع نهاية العام، مدعومة بتحسين نسبي في الطلب المحلي والإنفاق الاستهلاكي خلال الربع الرابع، رغم استمرار التحديات المرتبطة بقطاع العقارات وضعف الطلب الخارجي، ما حدّ من تسارع التضخم بشكل أكبر.

وقد ساهم استقرار أسواق الطاقة في دعم استقرار التضخم خلال الربع الرابع من عام 2025م، حيث توازنت العوامل الجيوسياسية مع أساسيات العرض والطلب. وعلى الرغم من التقلبات المحدودة، استقرت أسعار النفط مع استمرار وفرة الإمدادات من تحالف أوبك+ وخارجه، إلى جانب تباطؤ نمو الطلب العالمي. كما بقيت أسعار الغاز الطبيعي ضمن نطاقات مستقرة نسبياً، مدعومة بتوقعات ضعف الطلب واستمرار التوسع في إمدادات الغاز المسال، خاصة في الاتحاد الأوروبي.

الشكل (4): معدلات الفائدة

(نسبة مئوية)



المصدر: بلومبيرج

ومن المتوقع أن تواصل الولايات المتحدة نهجها نحو خفض أسعار الفائدة بشكل تدريجي خلال الفترة المقبلة، مدفوعة بتراجع معدلات التضخم واعتدال سوق العمل، ما يعزز توجه السياسة النقدية نحو دعم النمو الاقتصادي.

في المقابل، يُرجح أن تتبنى منطقة اليورو نهجاً أكثر حذراً مع الإبقاء على أسعار الفائدة دون تغيير في المدى القريب، في ظل استقرار التضخم. بينما تواصل اليابان اتجاهها نحو تشديد السياسة النقدية تدريجياً، مدفوعة بارتفاع عوائد السندات، وهو ما قد ينعكس على تكاليف التمويل والاستثمار.

كما يُتوقع أن تستمر الاقتصادات الكبرى، مثل الصين وألمانيا والولايات المتحدة، في تبني سياسات مالية داعمة خلال الربع الرابع، بهدف تعزيز النمو ومواجهة التباطؤ في بعض القطاعات، حيث تركز الصين بشكل خاص على دعم الطلب المحلي وتحفيز الأنشطة الصناعية لتعويض ضعف الصادرات.

في المقابل، تواجه الاقتصادات الناشئة ضغوطاً مستمرة نتيجة ارتفاع أسعار الفائدة العالمية وتقلبات الأسواق المالية، ما يزيد من تحديات تدفقات رؤوس الأموال واستقرار العملات. وقد ينعكس ذلك على مستويات الاستثمار والتوظيف، مع استمرار الحاجة إلى سياسات اقتصادية متوازنة للحد من هذه التأثيرات.

وأخيراً، واصل الاستثمار في قطاعات التقنية، خاصة في مجالات الطاقة المتجددة والذكاء الاصطناعي، نموه خلال الربع الرابع، ما يعكس التحولات الهيكلية في الاقتصاد العالمي والتوجه المتزايد نحو الابتكار والاستدامة كمحركات رئيسية للنمو في المستقبل.



آفاق الاقتصاد العالمي

مخاطر متزايدة وفرص لتحفيز النمو في عام 2026م

أولاً: مخاطر متزايدة

استمرت المشكلات المتعلقة بالرسوم الجمركية التي تفرضها الولايات المتحدة خلال الربع الرابع من عام 2025م، إلا أن أثرها لم يعد يقتصر على كونه عامل ضغط محتمل، بل بدأ ينعكس بشكل مباشر على النشاط الاقتصادي العالمي. فقد أسهمت هذه الرسوم، بما في ذلك التعريفات المرتفعة على بعض السلع، في زيادة تكاليف الإنتاج والتجارة. ما أثر سلباً على الاستثمارات، خاصة في الاقتصادات المعتمدة على التصدير، وعلى رأسها الصين. كما أدت إلى إعادة توجيه سلاسل الإمداد ورفع أسعار المنتجات النهائية، مما زاد من الأعباء على الشركات والمستهلكين.

كما أن استمرار فرض الرسوم على قطاعات استراتيجية مثل الإلكترونيات والأدوية أسهم في رفع متوسط الرسوم الفعلية، إلا أن تأثير اختناقات سلاسل الإمداد أصبح أقل حدة مقارنة بالربع السابق، نتيجة تكيف الشركات من خلال تنويع مصادر الإنتاج ونقل بعض الأنشطة إلى أسواق بديلة. وفي الوقت ذاته، ظلت التوترات الجيوسياسية، خصوصاً في الشرق الأوسط وأوكرانيا، مصدر قلق قائم، إلا أن تأثيرها خلال الربع الرابع اقتصر في الغالب على تقلبات محدودة في الأسواق دون حدوث صدمات كبيرة في الإمدادات، ما خفف من حدة المخاطر مقارنة بالتوقعات السابقة.

ومن جانب آخر، بدأ أثر النشاط الاقتصادي القوي في النصف الأول من عام 2025م في الظهور، حيث أدت وفرة المخزونات لدى الشركات إلى تباطؤ نسبي في طلبات الاستيراد خلال الربع الرابع، خاصة في بعض القطاعات الصناعية والتجارية، وهو ما قد يمتد تأثيره إلى الربع الأول من عام 2026م، مع احتمال تكبد الشركات خسائر مرتبطة بتكاليف التخزين أو تقادم المخزون.

كما لا يزال ارتفاع الدين العام العالمي يمثل أحد أبرز المخاطر الهيكلية، حيث يفرض ضغوطاً على أوضاع التمويل ويحد من قدرة الحكومات على تنفيذ سياسات تحفيزية واسعة في المستقبل. ورغم بدء توجه بعض البنوك المركزية نحو خفض أسعار الفائدة، إلا أن مستويات الدين المرتفعة تبقى من احتمالية التعرض لاضطرابات مالية قائمة، خاصة في حال عودة التقلبات في الأسواق العالمية.

ثانياً: اتجاهات داعمة لتعزيز مرونة الاقتصاد العالمي

رغم المخاطر والتحديات الراهنة في البيئة الاقتصادية العالمية، تتيح فرص إيجابية من خلال الاتفاقيات التجارية الشاملة، وخصوصاً تلك التي تركز على الخدمات الرقمية والاستثمار الأجنبي، ما يعزز الإنتاجية ويدعم المرونة الاقتصادية على المدى الطويل. وقد أتاح تدشين موجة جديدة من هذه الاتفاقيات تنفيذ إصلاحات هيكلية أعمق تشمل سوق العمل، وتسهيل التنقل، ورفع المهارات، وتبسيط اللوائح، وتعزيز المنافسة والابتكار، ما يعزز قدرة الاقتصاد العالمي على مواجهة التحديات بكفاءة.

رغم استمرار التحديات، برزت خلال الربع الرابع من عام 2025م مجموعة من العوامل الداعمة التي عززت من مرونة الاقتصاد العالمي. وكان من أبرزها بدء التحول الفعلي في السياسة النقدية نحو التيسير، ما ساهم في تحسين الأوضاع المالية ودعم النشاط الاقتصادي. وقد انعكس ذلك إيجابياً على ثقة الأسواق وتخفيف الضغوط التمويلية.

كما استمرت الاتفاقيات التجارية الشاملة في لعب دور داعم على المدى المتوسط والطويل، ومن أبرزها اتفاقية الشراكة الاقتصادية الإقليمية الشاملة، إضافة إلى اتفاقيات الاقتصاد الرقمي التي تسهم في تنظيم التجارة الحديثة وتعزيز تدفقات الاستثمار. ومع ذلك، فإن تأثير هذه الاتفاقيات خلال الربع الرابع كان تدريجياً، مقارنة بالدور الأكبر الذي لعبته السياسات النقدية والمالية.

كما واصل الاستثمار في القطاعات التقنية، خصوصاً في مجالات الطاقة والذكاء الاصطناعي، نموه خلال الربع الرابع، مما يعكس التحولات الهيكلية في الاقتصاد العالمي نحو الابتكار والاستدامة. وتسهم هذه الاستثمارات في رفع الإنتاجية وتعزيز القدرة التنافسية، ما يدعم مرونة الاقتصاد العالمي على المدى الطويل.



جدول (1): مؤشرات مختارة لدول مجموعة العشرين

دول مجموعة العشرين	نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (%) الربع الرابع 2025 ¹	معدل التضخم (%) ديسمبر 2025 م	أسعار الفائدة الرسمية (%) ديسمبر 2025 م	مؤشر الإنتاج الصناعي (%) ديسمبر 2025 م	مؤشر مديري المشتريات (نقطة) ديسمبر 2025 م
الأرجنتين	2.1	31.5	29.0	-4.0	-
أستراليا	2.6	3.8	3.6	2.7	51.6
البرازيل	1.8	4.3	15.0	-0.1	47.6
كندا	-0.6	2.4	2.25	-2.3	48.6
الصين	4.5	0.8	3.0	5.2	50.1
الاتحاد الأوروبي	1.2	2.0	2.15	1.2	48.8
فرنسا	1.2	0.8	2.15	2.0	50.7
ألمانيا	0.6	1.8	2.15	0.4	47.0
الهند	7.8	1.2	5.25	8.0	55.0
إندونيسيا	5.4	2.9	4.75	6.1	51.2
إيطاليا	0.8	1.1	2.15	3.2	47.9
اليابان	0.4	2.1	0.75	2.6	50.0
السعودية	5.0	2.1	4.25	10.1	57.4
المكسيك	1.8	3.7	7.0	2.4	46.1
روسيا	0.6	5.6	16.0	3.7	48.1
جنوب إفريقيا	1.7	3.6	6.75	-1.4	47.7
كوريا الجنوبية	1.6	2.3	2.5	1.8	50.1
تركيا	3.4	30.9	38.0	-2.1	48.9
الولايات المتحدة	2.2	2.7	3.75	1.3	51.8
المملكة المتحدة	1.0	3.4	3.75	0.5	50.6

المصدر: بلومبيرج، 2025 م

¹ روسيا حتى الربع الثالث 2025 م.



الفصل الثاني

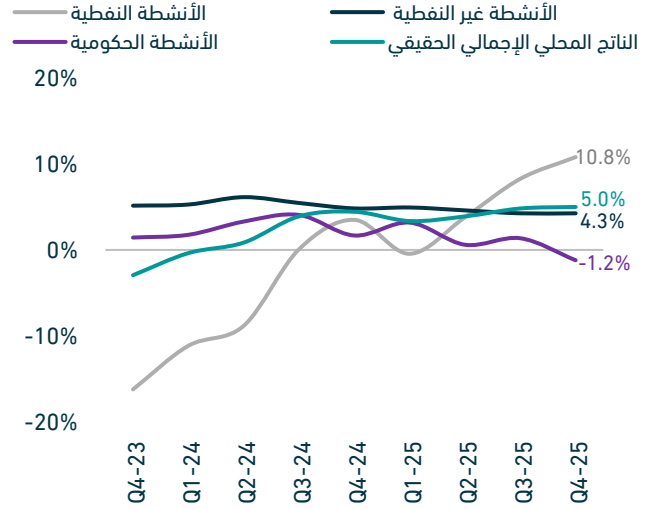
الاقتصاد السعودي

الناتج المحلي الإجمالي

استمرار نمو الناتج المحلي الإجمالي في الربع الرابع 2025م مع تعزيز دور القطاعات غير النفطية

الشكل (5): معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي

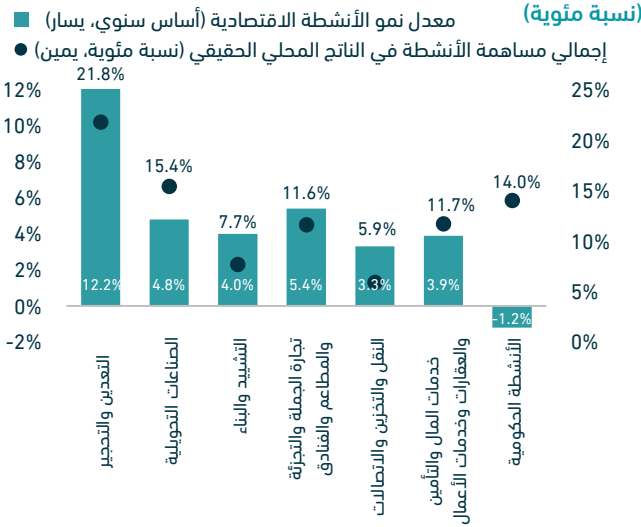
(نسبة مئوية، أساس سنوي)



المصدر: الهيئة العامة للإحصاء

الشكل (6): معدل النمو لأبرز الأنشطة الاقتصادية في الناتج

المحلي الإجمالي الحقيقي للربع الرابع 2025م



المصدر: الهيئة العامة للإحصاء

فيما ساهمت عوامل أخرى في دعم النمو الاقتصادي خلال الربع الرابع من عام 2025م، من أبرزها تحسن الاستهلاك والاستثمار، فقد ارتفع الاستهلاك النهائي الخاص بنسبة 3.6% على أساس سنوي. بينما ارتفعت صادرات المملكة من السلع والخدمات بنسبة 12.8% على أساس سنوي.

لا تزال الأنشطة غير النفطية تُشكل النسبة الأكبر من الناتج المحلي الإجمالي في الربع الرابع من عام 2025م، حيث بلغت نسبتها 53.9% من الناتج المحلي الإجمالي، ومسجلة 686.4 مليار ريال. ويعكس هذا النمو استمرار التحول الهيكلي في الاقتصاد السعودي نحو تنويع مصادر الدخل، بدعم الاستثمارات في المشاريع الكبرى، وتطوير البنية التحتية والسياحة، وتشجيع ريادة الأعمال، مع تحفيزات مالية لجذب الاستثمارات الأجنبية، مما يدل على نجاح سياسات رؤية السعودية 2030 في تعزيز الاقتصاد غير النفطي وخلق فرص عمل مستدامة.

شكلت الأنشطة النفطية نسبة 26.9% من الناتج المحلي الإجمالي في الربع الرابع من عام 2025م، مرتفعة من 25.6% لنفس الفترة من عام 2024م، مما يعكس تحسن مستويات الإنتاج وارتفاع الطلب العالمي على النفط، إلى جانب الدور المحوري الذي لا يزال يلعبه القطاع النفطي في دعم نمو الاقتصاد.

شهد الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للمملكة نمواً بلغ 5.0% على أساس سنوي في الربع الرابع من عام 2025م، مواصلاً أدائه الإيجابي للربع الثامن على التوالي. ويعزى هذا النمو إلى ارتفاع الأنشطة النفطية وغير النفطية.

وقد شهدت الأنشطة النفطية نمواً بلغ 10.8% على أساس سنوي خلال الربع الرابع من عام 2025م، وبالمقارنة مع الربع الثالث من نفس العام، سجلت تلك الأنشطة نمواً بلغ 2.8% مدفوعة بتحسّن الإنتاج وزيادة الطلب العالمي.

ارتفع نشاط التعدين واستغلال المحاجر (ويمثل 21.8% من إجمالي الناتج المحلي) بنسبة 12.2% خلال الربع الرابع من عام 2025م، ومسجلاً 276.9 مليار ريال. فيما حققت الصناعات التحويلية (وتمثل 15.4% من إجمالي الناتج المحلي)، نمواً سنوياً بلغ 4.8% خلال نفس الفترة وبقيمة 195.7 مليار ريال.

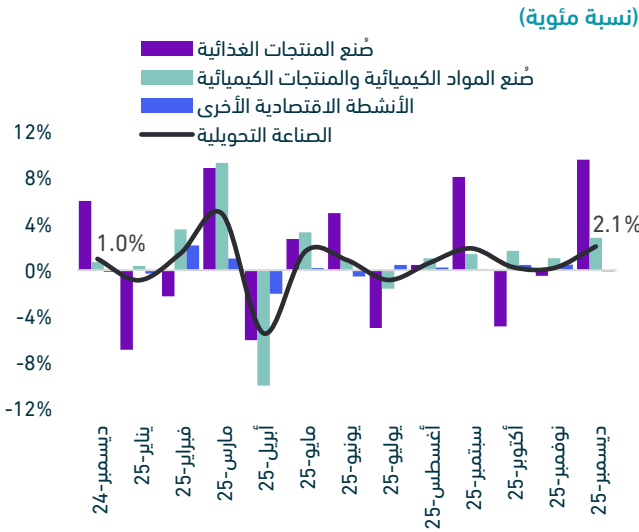
شهدت الأنشطة غير النفطية نمواً بنسبة 4.3% على أساس سنوي، مما يعكس استمرار جهود المملكة في تنويع الاقتصاد. ومن بين أهم هذه الأنشطة، برز قطاع تجارة الجملة والتجزئة والمطاعم والفنادق، والذي ساهم بدوره بنسبة 11.6% من الناتج المحلي الإجمالي، محققاً نمواً سنوياً بنسبة 5.4%. في حين سجلت الأنشطة الحكومية انخفاضاً بنسبة 1.2% على أساس سنوي و18.2% على أساس ربعي.



الإنتاج الصناعي

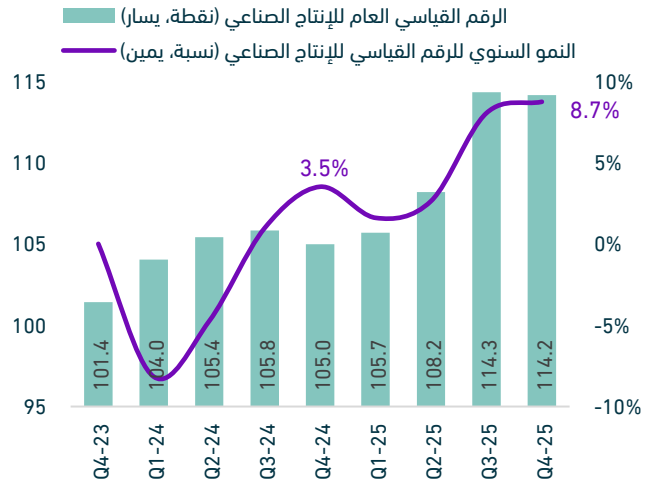
الصناعات التحويلية تقود نمو الإنتاج الصناعي للربع الثاني على التوالي

الشكل (8): النمو الشهري للرقم القياسي لأهم أقسام الصناعات التحويلية



المصدر: الهيئة العامة للإحصاء

الشكل (7): النمو السنوي للرقم القياسي للإنتاج الصناعي (نسبة مئوية)



المصدر: الهيئة العامة للإحصاء

ويمثل قطاع الصناعة التحويلية المحرك الفعلي للتنويع الاقتصادي في المملكة، حيث شهد نمواً ملحوظاً خلال السنوات الأخيرة، مدفوعاً برؤية 2030 ومبادراتها الوطنية، ومن أبرزها برنامج صنع في السعودية الذي انطلق في عام 2021م، الذي يهدف إلى استثمار إمكانات الكوادر الوطنية وتحويل الابتكارات المحلية إلى منتجات ذات تنافسية عالمية، مما يساهم في توطيد سلاسل الإمداد والحد من الاعتماد على الواردات، ويعزز من مكانة المملكة كوجهة صناعية رائدة تدعم استدامة الأمن الصناعي والاقتصادي.

كما ارتفع مؤشر نشاط إمدادات المياه وأنشطة الصرف الصحي وإدارة النفايات ومعالجتها في الربع الرابع من عام 2025م بنسبة 11.7% على أساس سنوي، وارتفع كذلك مؤشر نشاط إمدادات الكهرباء والغاز والبخار وتكييف الهواء بنسبة 0.1% على أساس سنوي.

واصل مؤشر الإنتاج الصناعي ارتفاعه في الربع الرابع من عام 2025م بنسبة نمو بلغت 8.7% على أساس سنوي، مدفوعاً بارتفاع جميع الأنشطة الصناعية خلال الربع.

فبحسب تصنيف الأنشطة الاقتصادية الرئيسية، قادت الأنشطة النفطية هذا الارتفاع بنمو بلغ 10.2% على أساس سنوي، متأثرة بارتفاع نشاط استخراج النفط الخام والغاز الطبيعي بنسبة 12.4%، حيث ارتفع متوسط إنتاج المملكة للنفط إلى 10.1 مليون برميل يومياً خلال الربع الرابع 2025م مقارنة بـ 8.9 مليون برميل يومياً لنفس الفترة من العام السابق. كما نما نشاط صناعة فحم الكوك والمنتجات النفطية المكررة بنسبة 0.5%.

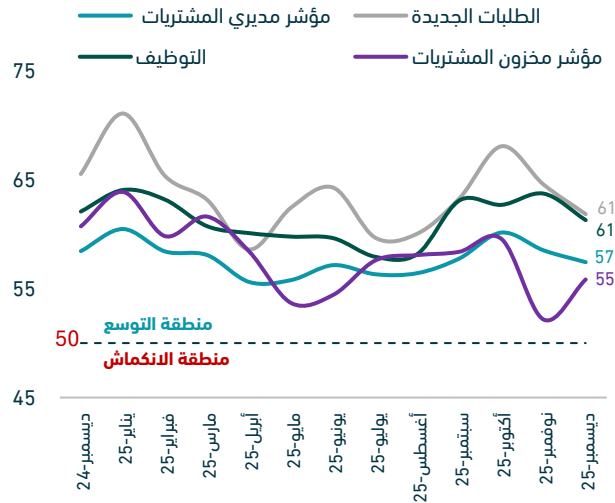
وفي السياق ذاته، ارتفعت الأنشطة غير النفطية بنسبة 5.2% على أساس سنوي، مدعومة بالأداء الإيجابي للصناعات التحويلية التي نمت بنسبة 5.6% في الربع الرابع من عام 2025م على أساس سنوي. وتعد صناعة المواد الكيميائية والمنتجات الكيميائية وصناعة منتجات المعادن اللافلزية الأخرى وصناعة المنتجات الغذائية الأكثر تأثيراً على مؤشر الصناعات التحويلية، حيث ارتفع كل منهم خلال الربع الرابع من عام 2025م بنسبة 11.3%، و4.9%، و4.6% على التوالي مقارنة مع نفس الفترة من العام السابق.



مؤشر مديري المشتريات

حافظ مؤشر مديري المشتريات غير النفطي على زخم التوسع خلال الربع الرابع 2025م

الشكل (9): الأداء الشهري لمؤشر مديري المشتريات (نقطة)



المصدر: بنك الرياض، S&P Global.

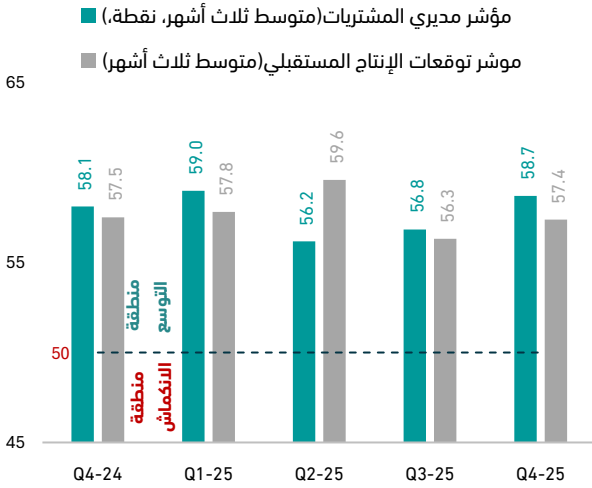
شهد مؤشر بنك الرياض لمديري المشتريات للقطاع الخاص غير النفطي أداءً إيجابياً في الربع الرابع من عام 2025م، إذ بلغ 58.7 نقطة، مرتفعاً عن متوسط الربع الثالث من نفس العام البالغ 56.8 نقطة، ليستمر بالبقاء في منطقة التوسع (أعلى من 50 نقطة).

وعلى مستوى الأداء الشهري، تباطأ أداء المؤشر في ديسمبر 2025م ليسجل 57.4 نقطة مقارنة بـ 58.5 نقطة في نوفمبر.

وشهد الإنتاج توسعاً خلال ديسمبر 2025م، مدعوماً بالزيادة في حجم الطلبات الجديدة، حيث أدى نموها إلى توسع الشركات في شراء مستلزمات الإنتاج، فيما واصلت الشركات زيادة مشترياتها من مستلزمات الإنتاج في شهر ديسمبر 2025م وذلك تحسباً لارتفاع الطلب مستقبلاً، مما ساهم في ارتفاع مستويات المخزون في بعض القطاعات مدعوماً بتحسين أداء مؤشر تسليم الموردين.

وعلى مستوى الأسعار ارتفعت تكاليف أسعار مستلزمات الإنتاج خلال شهر ديسمبر 2025م، نتيجة لزيادة أسعار المواد الخام وتكاليف التشغيل وهو الأمر الذي دفع الشركات إلى رفع أسعار المنتجات النهائية مع حرصها على إبقاء الأسعار منخفضة من أجل اكتساب العملاء، وبالنقيض انخفض مؤشر تكاليف الموظفين مما يشير إلى تراجع ضغوط الأجور.

الشكل (10): المتوسط الربعي لمؤشر مديري المشتريات ومؤشر توقعات الإنتاج المستقبلي



المصدر: بنك الرياض، S&P Global.

وعلى مستوى مكون المؤشر للتوظيف ظل نمو التوظيف قوياً في شهر ديسمبر 2025م، وارتفع قليلاً مقارنة بنوفمبر وعززت الشركات من قوة العمل لديها، فيما تراجعت توقعات الإنتاج المستقبلي في جميع القطاعات غير المنتجة للنفط في شهر ديسمبر على المستوى الشهري بسبب المخاوف بشأن تزايد المنافسة، إلا أن توقعات الإنتاج لمتوسط الربع الرابع 2025م تشير إلى ارتفاع التوقعات عند المقارنة بالربع السابق من العام نفسه.

وعلى مستوى دول مجموعة العشرين، جاءت المملكة في المرتبة الأولى من حيث أداء مؤشر مديري المشتريات في ديسمبر 2025م مسجلة 57.4 نقطة تليها الهند بـ 55.0 نقطة. وتنعكس هذه المرتبة المتقدمة استمرار قوة الطلب المحلي.

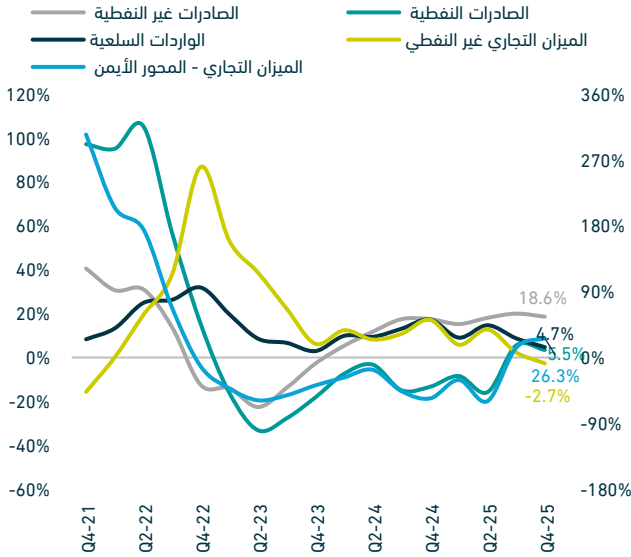


التجارة الخارجية

تحسن فائض الميزان التجاري في الربع الرابع لعام 2025م

الشكل (12): معدل نمو الصادرات والواردات والتبادل التجاري

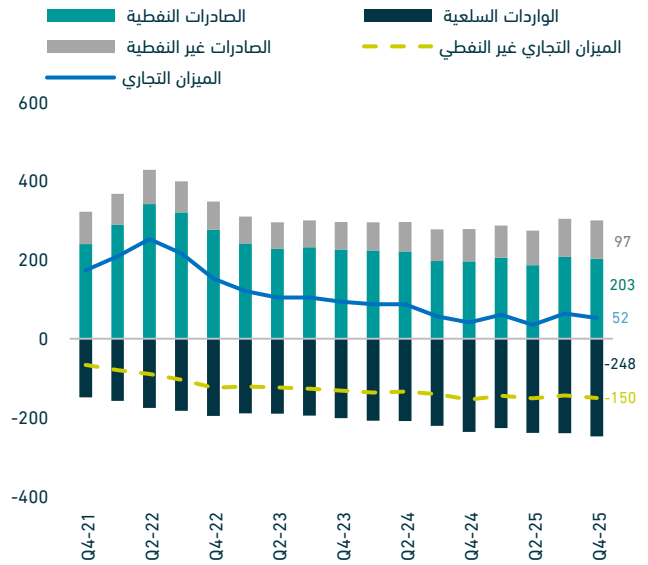
(نسبة مئوية، أساس سنوي)



المصدر: الهيئة العامة للإحصاء

الشكل (11): حجم الصادرات والواردات والتبادل التجاري

(مليار ريال)



المصدر: الهيئة العامة للإحصاء

وفي المقابل، سجلت الصادرات غير النفطية خلال الربع الرابع 2025م نمواً قوياً بنسبة 19% على أساس سنوي، لتبلغ نحو 97 مليار ريال، كما بلغت قيمة إعادة التصدير نحو 40 مليار ريال خلال نفس الربع ليستمر في تسجيل نمو سنوي لافت بنسبة 67.4% مقارنة بالفترة المماثلة من العام السابق، وبشكل نحو 41.2% من إجمالي الصادرات غير النفطية، وما يعادل 13.4% من إجمالي الصادرات السلعية.

وعلى مستوى مكونات الصادرات غير النفطية، جاءت الآلات والأجهزة الكهربائية في المرتبة الأولى بقيمة بلغت نحو 22.6 مليار ريال، تمثل 23.2% من الإجمالي، محققة نمواً سنوياً قوياً بنسبة 78.6%. فيما حلت منتجات الصناعات الكيماوية في المرتبة الثانية بقيمة بلغت نحو 19.7 مليار ريال، تمثل 20.2% من الإجمالي، منخفضة بنسبة 6.9%. تلتها اللدائن ومصنوعاتها بقيمة بلغت نحو 16.4 مليار ريال، والتي تمثل 16.9% من الإجمالي، مسجلة تراجعاً سنوياً بنسبة 10.5%.

ويعكس هذا الأداء الإيجابي للصادرات توسع قاعدة الصادرات غير النفطية للمملكة، مما يدعم التنوع الاقتصادي ومساهمتها في هيكل التجارة الخارجية.

شهد الميزان التجاري للمملكة تحسناً ملحوظاً خلال الربع الرابع من عام 2025م، مرتفعاً بنسبة 26.3% على أساس سنوي ليصل إلى نحو 52.4 مليار ريال، مقارنة بـ 41.5 مليار ريال في الربع الرابع من عام 2024م. ويعزى هذا التحسن إلى نمو الصادرات السلعية بوتيرة أعلى من الواردات، حيث ارتفعت الصادرات السلعية بنسبة 7.9% على أساس سنوي لتبلغ 300.1 مليار ريال، في حين ارتفعت الواردات بنسبة 4.7% لتصل إلى 247.7 مليار ريال خلال نفس الفترة. فيما اتسع عجز الميزان التجاري غير النفطي بنسبة 2.7%، رغم ارتفاع الصادرات غير النفطية بنسبة 18.6%، ويعزى ذلك إلى أن قيمة الواردات تفوق الصادرات غير النفطية بشكل كبير.

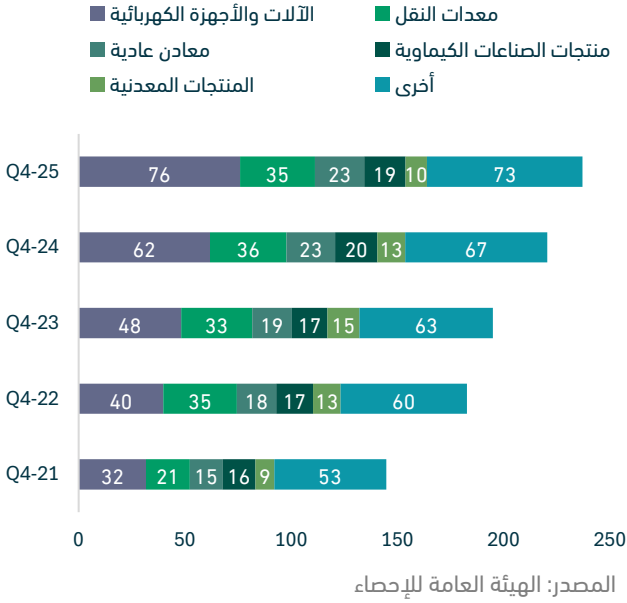
سجلت الصادرات النفطية نمواً بنسبة 3.5% على أساس سنوي خلال الربع الرابع 2025م لتصل إلى نحو 202.6 مليار ريال، مقارنة بـ 195.9 مليار ريال في الربع نفسه من عام 2024م. وشكلت الصادرات النفطية نحو 67.5% من إجمالي الصادرات السلعية خلال الربع الرابع 2025م، مقارنة بـ 70.4% في الفترة المماثلة من العام السابق. ويأتي هذا الأداء في ظل تطورات أسعار النفط العالمية، حيث انخفض متوسط الأسعار خلال نفس الربع بنحو 15% على أساس سنوي (من 74.6 إلى 63.6 دولاراً للبرميل).



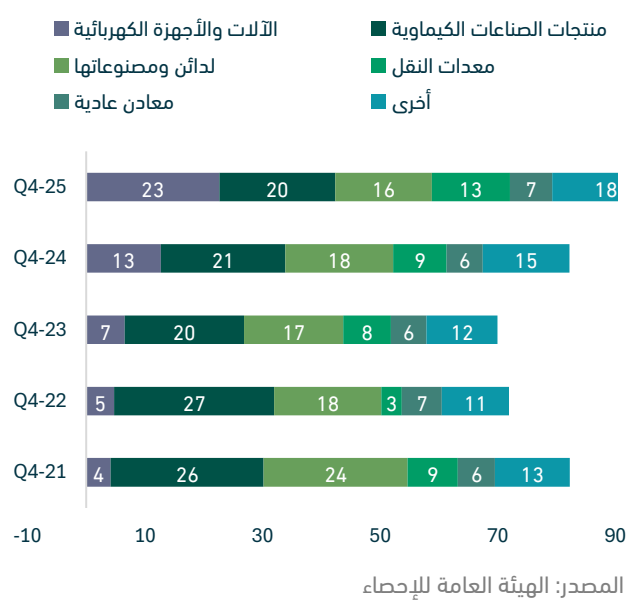
التجارة الخارجية

حافظت الإمارات العربية المتحدة على الحصة الأكبر من الصادرات السعودية غير النفطية

الشكل (14): الواردات حسب أهم الأقسام (مليار ريال)



الشكل (13): الصادرات غير النفطية حسب أهم الأقسام (مليار ريال)



واحتلت الهند المرتبة الثانية بقيمة بلغت نحو 8.8 مليار ريال (9.0% من الإجمالي)، وتصدّرت الصناعات الكيماوية الصادرات المتجهة إليها، مستحوذة على نحو 43.5% من الإجمالي.

وجاءت الصين في المرتبة الثالثة بقيمة بلغت نحو 7.1 مليار ريال (7.3% من الإجمالي)، تركزت في فئتي اللدائن والمطاط ومصنوعاتها والصناعات الكيماوية، واللتين استحوذتا معاً على نحو 73.6%.

وفيما يخص الواردات، حافظت الصين على مركزها كأكبر مورد للمملكة خلال الربع الرابع 2025م، بقيمة بلغت نحو 67.5 مليار ريال، ما يعادل 27.2% من إجمالي الواردات، وتركزت الحصة الأكبر في الآلات والأجهزة الكهربائية.

وجاءت الولايات المتحدة الأمريكية في المرتبة الثانية بقيمة بلغت نحو 21.6 مليار ريال (8.7% من الإجمالي)، وتصدّرت الآلات والأجهزة الكهربائية وعربات ومعدات النقل و وارداتها، فيما حلت الإمارات العربية المتحدة في المرتبة الثالثة بقيمة بلغت نحو 14.2 مليار ريال (5.7% من الإجمالي)، وتصدّرت الأحجار الكريمة و واردات المملكة منها.

شهدت واردات المملكة خلال الربع الرابع من عام 2025م نمواً بنسبة 4.7% على أساس سنوي لتصل إلى نحو 247.7 مليار ريال، مدفوعة بارتفاع واردات السلع الرأسمالية والوسيلة بنسبة 11.5% على أساس سنوي، والتي شكّلت ما نسبته 70.1% من إجمالي الواردات. في المقابل، شكّلت واردات السلع الاستهلاكية النهائية ما نسبته 29.9% من إجمالي الواردات، مسجلة انخفاضاً بلغ 8.4% على أساس سنوي.

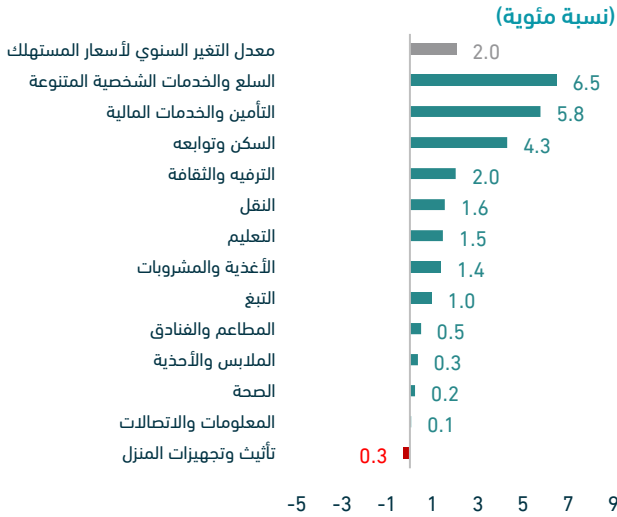
وقد تصدّرت واردات الآلات والأجهزة الكهربائية قائمة الواردات خلال الربع الرابع 2025م، مسجلة نحو 76.0 مليار ريال، ما يمثل 32.0% من إجمالي الواردات، وينمو سنوي بلغ 23.0%. وجاءت معدات النقل في المرتبة الثانية، ممثلة 14.9% من الإجمالي، مسجلة انخفاضاً طفيفاً بنسبة 2.1%. أما المعادن العادية، فحلت في المرتبة الثالثة، مع نمواً طفيفاً بلغ 0.6%، لتشكّل نحو 9.8% من إجمالي الواردات.

أما على صعيد أهم الشركاء التجاريين للمملكة، فقد تصدّرت الإمارات العربية المتحدة قائمة مستوردي الصادرات غير النفطية خلال الربع الرابع 2025م، بقيمة بلغت نحو 30.3 مليار ريال، ما يمثل 31.0% من إجمالي الصادرات غير النفطية. وتركزت الصادرات المتجهة إليها في فئتي الآلات والأجهزة الكهربائية ومعدات النقل، واللتين استحوذتا معاً على نحو 75.6% من الإجمالي، بما في ذلك الصادرات المعاد تصديرها.



تباطؤ التضخم على أساس ربعي خلال الربع الرابع 2025م

الشكل (16): معدل التغير السنوي في أقسام سلة المستهلك للربع الرابع من عام 2025م

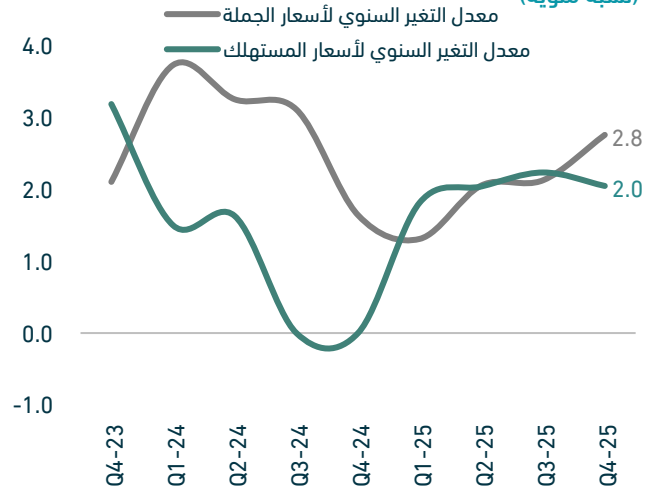


المصدر: الهيئة العامة للإحصاء

وفيما يخص أسعار الجملة، بلغ متوسط مؤشر الرقم القياسي نحو 158.8 نقطة في الربع الرابع من عام 2025م، مرتفعاً بنسبة 2.8% على أساس سنوي. ومدعوماً بنمو قسم سلع أخرى قابلة للنقل فيما عدا المنتجات المعدنية والآلات والمعدات بنسبة 5.2%، تلاه قسم منتجات الزراعة وصيد الأسماك بنسبة 3.5%، كما ارتفع قسم المنتجات المعدنية والآلات والمعدات، والمنتجات الغذائية والمشروبات والتبغ والمنسوجات بنسبة 0.8% و 0.4% على التوالي. في حين سجل قسم الخامات والمعادن انخفاضاً بنسبة 0.8% على أساس سنوي في الربع الرابع من العام 2025م.

ويشير أداء مؤشر أسعار المستهلك في الربع الرابع من عام 2025م إلى وجود ضغوط تضخمية محدودة، مدفوعة بارتفاع أسعار السكن وبعض الأنشطة الخدمية، في مقابل استقرار أو تراجع أسعار بعض السلع. وفي المقابل، يعكس مؤشر أسعار الجملة ارتفاعاً معتدلاً خلال الفترة نفسها، متأثراً بنمو أسعار عدد من السلع القابلة للنقل والمنتجات الزراعية، مع تراجع أسعار الخامات والمعادن. وبشكل عام، اتسمت أسعار المستهلك والجملة خلال عام 2025م بالاستقرار النسبي، مدعوماً بتحسين النشاط الاقتصادي.

الشكل (15): مؤشر الرقم القياسي لأسعار المستهلك وأسعار الجملة (نسبة مئوية)



المصدر: الهيئة العامة للإحصاء

سجل متوسط مؤشر الرقم القياسي لأسعار المستهلك 104.2 نقطة في الربع الرابع من عام 2025م، مرتفعاً بنسبة 2.0% على أساس سنوي. ومدعوماً في المقام الأول بارتفاع مجموعة السكن وتوايحه بنسبة 4.3% حيث يمثل نحو 19.5% من وزن المؤشر.

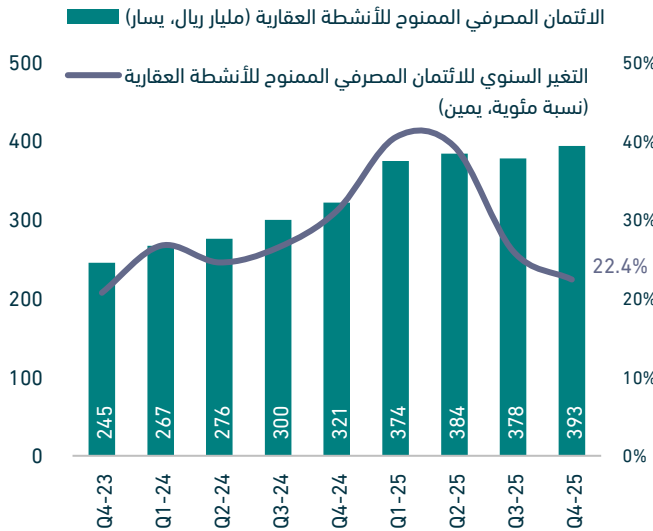
ويعزى الارتفاع في مجموعة السكن وتوايحه إلى ارتفاع الإيجارات الفعلية التي يدفعها المستأجرون للسكن الرئيسي بنسبة 5.4% على أساس سنوي. كما ساهمت بعض الأقسام الأخرى في زيادة مؤشر أسعار المستهلك على أساس سنوي، حيث سجل قسم السلع والخدمات الشخصية المتنوعة ارتفاعاً بنسبة 6.5% وسجل كل من قسم التأمين والخدمات المالية والنقل والمطاعم والفنادق ارتفاعاً بنسبة 5.8% و 1.6% و 0.5% على التوالي. بالمقابل، سجل قسم تأثيث وتجهيزات المنزل تراجعاً بنسبة 0.3%.



تراجع عدد الصفقات العقارية المنفذة خلال الربع الرابع لعام 2025م

الشكل (17): عدد الصفقات العقارية

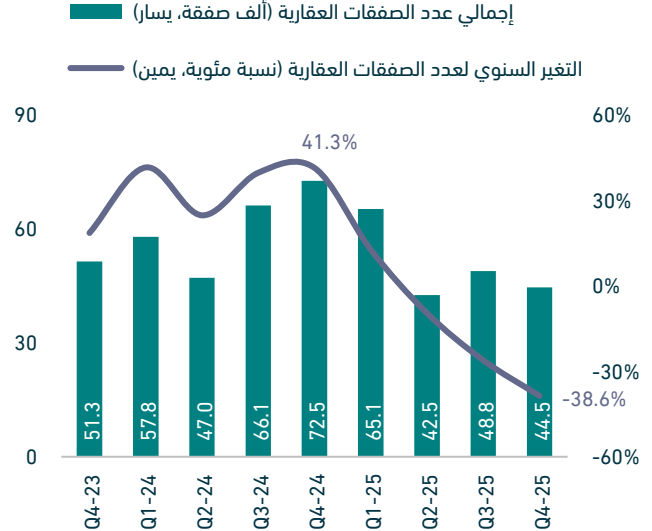
الشكل (18): الائتمان المصرفي الممنوح للأنشطة العقارية



المصدر: البنك المركزي السعودي

الممنوح للأنشطة العقارية نموًا سنويًا بلغ 22.4% وربعيًا بلغ 4.2% خلال الربع الرابع 2025م، ليبلغ 393 مليار ريال.

فيما سجل التمويل السكني الجديد للأفراد المقدم من قبل البنوك التجارية وشركات التمويل تراجعًا خلال الربع الرابع من عام 2025م بنسبة 47.2% ليصل إلى 16 مليار ريال مع تراجع العقود السكنية المبرمة بنسبة 42.3% مقارنةً بالفترة نفسها من العام السابق لتصل إلى 23 مليار ريال.



المصدر: وزارة العدل

شهد النشاط العقاري تباطؤًا في الربع الرابع من عام 2025م، حيث تم تنفيذ نحو 44.5 ألف صفقة عقارية، بانخفاض نسبته 38.6% على أساس سنوي، و8.8% على أساس ربعي، وإجمالي قيمة 48.8 مليار ريال.

ففي القطاع السكني، والذي يشكل 90.8% من إجمالي الصفقات العقارية المنفذة، بلغ عدد الصفقات حوالي 40.4 ألف صفقة، بتراجع 38.4% على أساس سنوي، وإجمالي قيمة نحو 32.5 مليار ريال، ورغم التراجع السنوي للصفقات السكنية، فقد سجلت ارتفاعاً ربعياً قُدر بنحو 3.9%.

أما القطاع التجاري، والذي يشكل 6.0% من إجمالي الصفقات العقارية المنفذة فقد بلغ عدد الصفقات 2.67 ألف صفقة مسجلة انخفاضاً ربعياً بنسبة 15.0%. أما على أساس سنوي، فقد تراجع عدد الصفقات التجارية بنسبة كبيرة بلغت 46.2%، وبلغت القيمة الإجمالية للصفقات التجارية نحو 14.4 مليار ريال.

وفي القطاع الزراعي، والذي يشكل 3.2% من إجمالي الصفقات العقارية المنفذة، بلغ عدد الصفقات المنفذة نحو 1.42 ألف صفقة، بقيمة 1.9 مليار ريال، بتراجع 29.2% على أساس سنوي و0.4% على أساس ربعي.

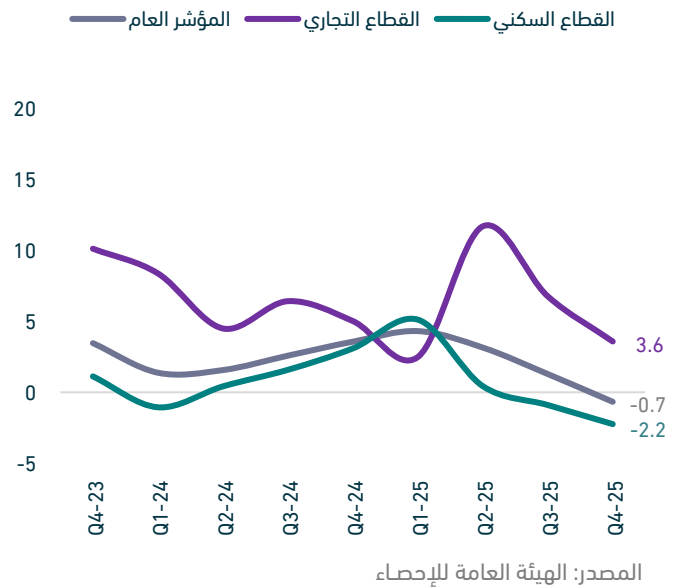
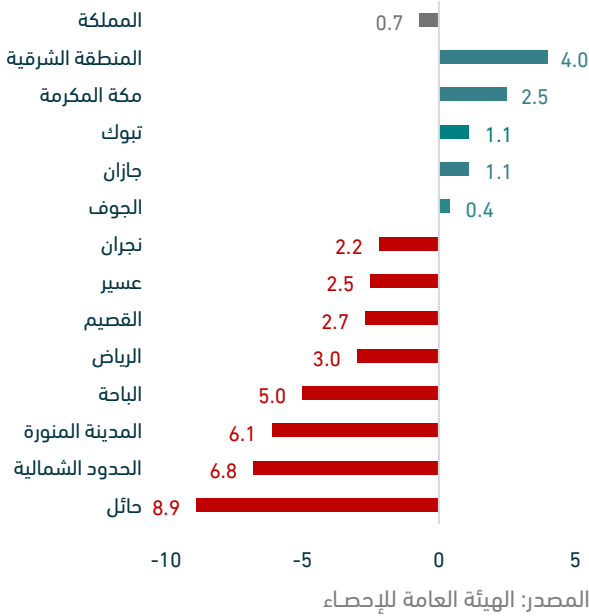
أما على مستوى التمويل العقاري فقد سجل الائتمان المصرفي



انخفاض الرقم القياسي لأسعار العقارات بنسبة 0.7% خلال الربع الرابع 2025م

الشكل (19): التغير السنوي للرقم القياسي العام للعقارات
(نسبة مئوية، أساس سنوي)

الشكل (20): النمو السنوي للرقم القياسي للعقارات حسب المنطقة
(نسبة مئوية)



وبحسب التقسيم الإداري للمناطق، سجلت المنطقة الشرقية أعلى معدل زيادة سنوية في أسعار العقارات خلال الربع الرابع من عام 2025م بنسبة 4.0%، تليها منطقة مكة المكرمة بنسبة 2.5%، ثم منطقة تبوك وجازان والجوف بنسبة 1.1% و 1.1% و 0.4% على التوالي.

في المقابل، كانت منطقة حائل الأكثر تراجعاً بنسبة 8.9% على أساس سنوي، تليها الحدود الشمالية بنسبة 6.8%، والمدينة المنورة بنسبة 6.1%، ثم الباحة والرياض والقصيم بنسبة 5.0% و 3.0% و 2.7% على التوالي.

والملاحظ أن منطقة الرياض شهدت تباطؤاً في الربعين الأخيرين مقارنة بارتفاعات سابقة تصدرت بها مناطق المملكة، قبل أن تسجل انخفاض في الربع الرابع من عام 2025م، وخاصة بعد التوجيهات الكريمة باتخاذ عدد من الإجراءات في هذا الشأن لزيادة العرض العقاري والمساهمة في تخفيض حدة ارتفاع الأسعار والإجارات في الرياض.

سجل مؤشر الرقم القياسي العام لأسعار العقارات في المملكة 103.5 نقطة في الربع الرابع من عام 2025م، وانخفاض بلغ 0.7% على أساس سنوي.

وسجلت أسعار القطاع السكني انخفاضاً بنسبة 2.2% على أساس سنوي في الربع الرابع من عام 2025م وذلك للربع الثاني على التوالي، وجاء الانخفاض مدفوعاً بتراجع أسعار الأراضي السكنية والفلل والشقق على أساس سنوي بنسبة 2.4%، و 1.3%، و 2.5% على التوالي.

أما في القطاع التجاري، فقد سجلت أسعار الأراضي والعماير ارتفاعاً سنوياً بنسبة 3.5%، و 5.7% على التوالي في الربع الرابع من عام 2025م، نتيجة الطلب المتزايد على المساحات التجارية. كما شهد القطاع الزراعي ارتفاعاً سنوياً مدفوعاً بارتفاع أسعار الأراضي الزراعية بنسبة 4.3%.

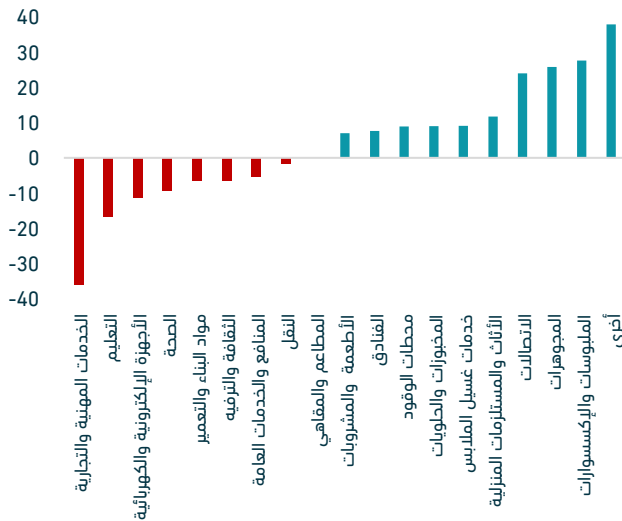
وساهم ارتفاع الوزن النسبي للقطاع السكني في حد أثر الزيادة في أسعار القطاع التجاري على المؤشر العام، إذ تبلغ نسبة القطاع السكني 72.7% من إجمالي الوزن، بينما تصل نسبة القطاع التجاري إلى 25.4% والزراعي إلى 1.9%. وعلى الرغم من ارتفاع أسعار القطاع التجاري إلا أنه يسير بصورة أبطأ مقارنة بأعلى مستوى بلغه في الربع الثاني عام 2025م.



نقاط البيع والسحوبات النقدية

ارتفاع إنفاق المستهلكين عبر نقاط البيع بنسبة 5.1% في الربع الرابع 2025م

الشكل (22): معدل التغير السنوي للمبيعات حسب الأنشطة للربع الرابع 2025م (نسبة مئوية)



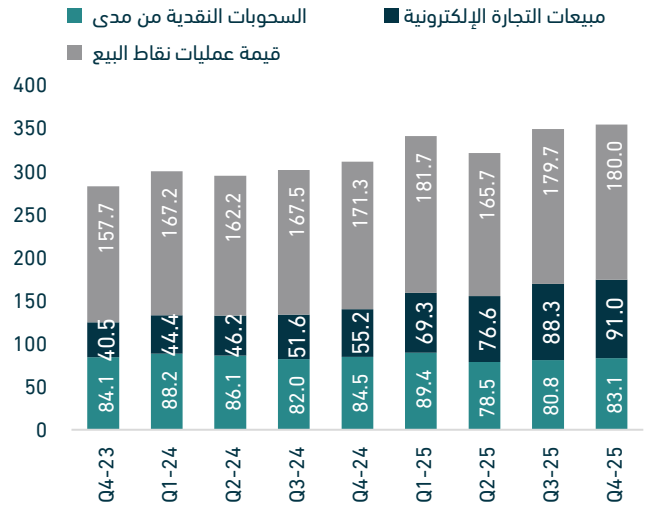
المصدر: البنك المركزي السعودي

ومع استمرار تفضيل المستهلكين للدفع الإلكتروني في عمليات الشراء، ارتفعت قيمة مبيعات التجارة الإلكترونية بمعدل 64.9% في الربع الرابع من عام 2025م، وارتفع عدد عمليات التجارة الإلكترونية بنسبة 68.2%.

والجدير بالذكر، أن النمو في قيمة عمليات نقاط البيع يتزامن مع نمو القروض الاستهلاكية والتي ارتفعت بنسبة 1.2% على أساس سنوي خلال الربع الرابع من عام 2025م، ويشير هذا التزامن إلى توجه بعض المستهلكين إلى الاقتراض لتمويل احتياجاتهم الاستهلاكية. ومع ذلك، فإن استمرار الاعتماد على هذا النمط من الإنفاق قد ينطوي على مخاطر مالية مستقبلية، ما يستدعي مراقبة مستويات الدين الاستهلاكي.

ومع نمو إجمالي قيمة مبيعات نقاط البيع، شهد عدد العمليات المنفذة ارتفاعاً ملحوظاً، مما يعكس تحول سلوك المستهلكين نحو تعدد المشتريات الصغيرة بدلاً من العمليات مرتفعة القيمة. ويُعد هذا التحول مؤشراً على تغير شكل الإنفاق الاستهلاكي، حيث يُتوقع أن يكون الاقتصاد الرقمي المستفيد الأكبر من هذا التوجه.

الشكل (21): نقاط البيع والسحوبات النقدية ومبيعات التجارة الإلكترونية (مليار ريال)



المصدر: البنك المركزي السعودي

ارتفع إنفاق المستهلكين عبر نقاط البيع في الربع الرابع من عام 2025م بنسبة 5.1% على أساس سنوي، حيث بلغت قيمة عمليات نقاط البيع 180.0 مليار ريال. كما ارتفع عدد عمليات نقاط البيع خلال نفس الربع بنسبة 10.8% على أساس سنوي وصولاً إلى 3.0 مليار عملية، بدعم من نمو قطاع المطاعم والمقاهي الذي سجل العدد الأكبر من العمليات بنحو 750.2 مليون عملية. وشهد قطاع الاتصالات أعلى نمو سنوي في عدد العمليات بنسبة بلغت 60.8%.

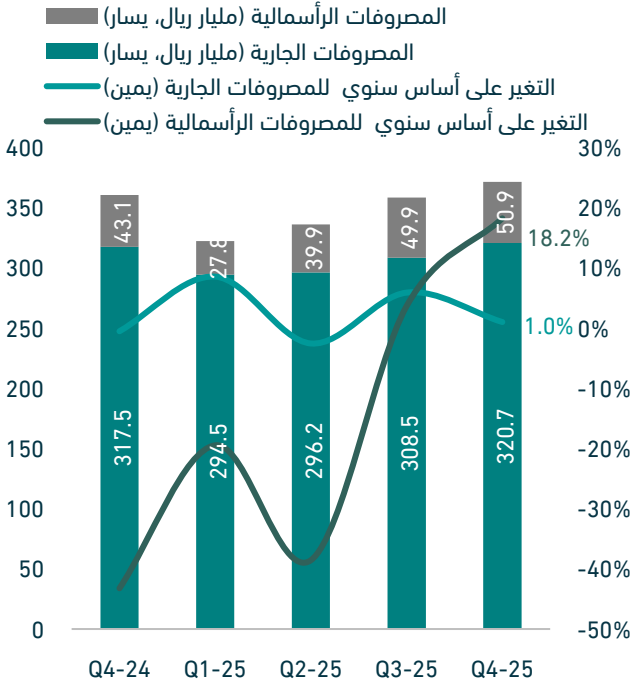
ومن حيث القيمة، كان النمو الأعلى في مبيعات نقاط البيع في قطاعي أخرى والملبوسات والإكسسوارات بنسب نمو 37.8% و27.6%، يليهما قطاع المجوهرات والاتصالات إذ بلغ معدل نموها 25.8% و23.9% على أساس سنوي. ومن الجانب الآخر، سجلت مبيعات قطاعات الخدمات المهنية والتجارية والتعليم والأجهزة الإلكترونية والكهربائية الأكثر تراجعاً، إذ انخفضت بنسبة 35.8% و16.8% و11.4% على التوالي على أساس سنوي.

وفيما يخص السحوبات النقدية من مدى فانخفضت في الربع الرابع من عام 2025م بنحو 1.7% على أساس سنوي، بينما ارتفعت على أساس ربعي بنسبة 2.8% لتصل إلى 83.0 مليار ريال.



تراجع إيرادات الضرائب على السلع والخدمات وإيرادات الضرائب على التجارة والمعاملات الدولية والإيرادات الأخرى

الشكل (24): المصروفات

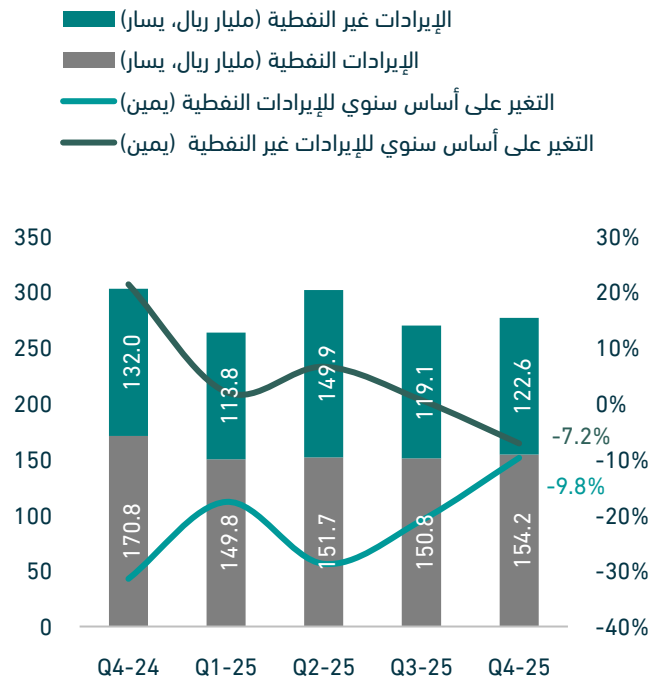


المصدر: وزارة المالية

ومن جهة الإنفاق، سجلت المصروفات العامة للدولة نموًا في الربع الرابع من عام 2025م بنسبة 3.1% على أساس سنوي لتبلغ 371.6 مليار ريال، نتيجة نمو المصروفات الجارية بنسبة 1.0% لتصل إلى 320.7 مليار ريال، ونمو المصروفات الرأسمالية بنسبة 18.2% لتصل إلى 50.9 مليار ريال.

وبتحليل بنود الإنفاق، بلغت تعويضات العاملين 144.5 مليار ريال في الربع الرابع من عام 2025م، وعلى الرغم من تراجعها بنسبة 1.2% على أساس سنوي، إلا أنها ما زالت تستحوذ على النصيب الأكبر من المصروفات الحكومية الفعلية بنسبة 38.9%. ويأتي الإنفاق الحكومي على استخدام السلع والخدمات في المرتبة الثانية بنسبة 25.3% من إجمالي المصروفات وبقيمة 94.2 مليار ريال، مسجلًا نموًا طفيفًا بنسبة 0.1% مقارنة بالربع الرابع من عام 2024م. كما بلغت كل من مصروفات أخرى ونفقات التمويل 11.3% و 4.0% على التوالي من إجمالي المصروفات لتسجل 41.9 مليار ريال و 14.9 مليار ريال ونمو سنوي يقدر بـ 1.9% و 27.1% على التوالي، وبلغ الإنفاق على المنافع الاجتماعية 13.1 مليار ريال منخفضًا بـ 23.7% على أساس سنوي. كما كان هناك ارتفاع كبير في الإعانات والمنح بنسبة 50.8% و 134.4% على التوالي.

الشكل (23): الإيرادات



المصدر: وزارة المالية

سجلت الإيرادات العامة للدولة تراجعًا بنسبة 8.6% على أساس سنوي خلال الربع الرابع من عام 2025م، لتراجع الإيرادات النفطية بنسبة 9.8%، ويعزى ذلك إلى انخفاض متوسط سعر خام برنت بنحو 14.6% خلال نفس الفترة.

كما تراجعت الإيرادات غير النفطية، حيث بلغت 122.6 مليار ريال، بانخفاض 7.2% على أساس سنوي؛ ويعزى ذلك لتراجع إيرادات الضرائب على السلع والخدمات بنسبة 1.8%، وانخفاض إيرادات الضرائب على التجارة والمعاملات الدولية بنسبة 12.2%، وانخفاض الإيرادات الأخرى بنسبة 20.5%. وذلك على أساس سنوي. وفي المقابل ارتفعت إيرادات الضرائب على الدخل والأرباح والمكاسب الرأسمالية وإيرادات الضرائب الأخرى بنسبة 13.0% و 21.2% على التوالي.

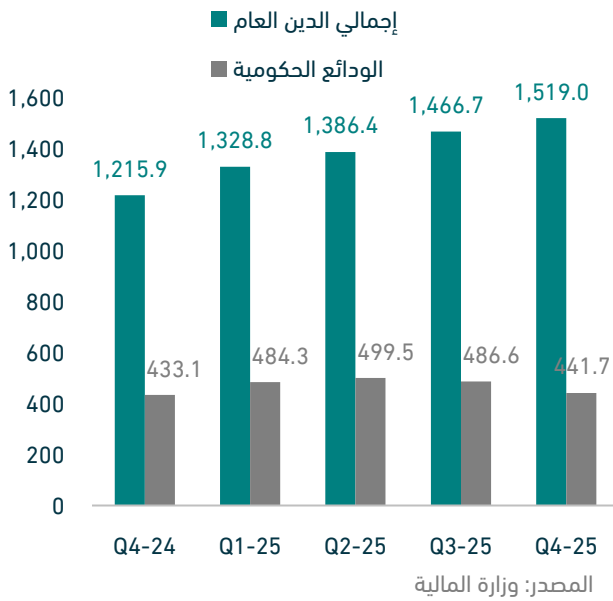
وتمثل الإيرادات غير النفطية 44.3% من إجمالي الإيرادات العامة للدولة، ويأتي ذلك نتيجة برامج الإصلاح الاقتصادي الهادفة إلى تنويع مصادر الدخل.



المالية العامة

توسع في العجز خلال الربع الرابع من عام 2025 مدفوعاً بزيادة نفقات التمويل بالإضافة إلى زيادة نفقات الإعانات والمنح

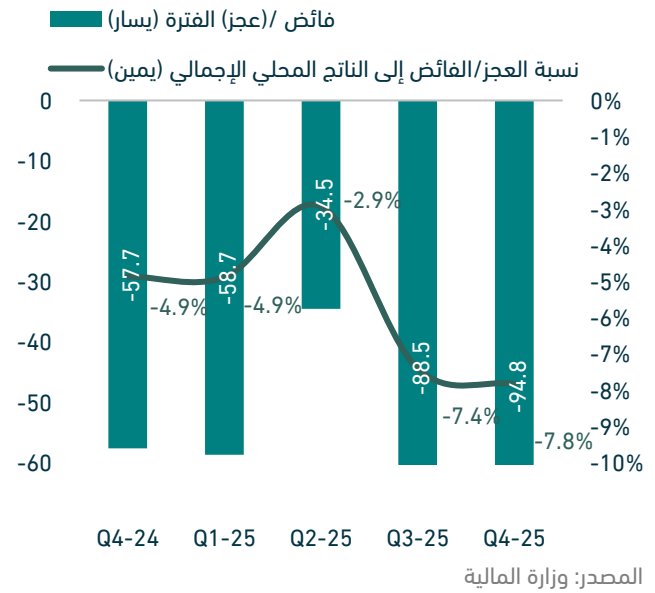
الشكل (26): الدين العام والودائع الحكومية
(مليار ريال)



وتعتبر نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي نسبة متدنية حيث بلغت 33.0% حسب المركز الوطني لإدارة الدين بنهاية الربع الرابع من عام 2025م، في ظل قوة الائتمان في المملكة. وفي شهر يناير من عام 2026م ثبتت وكالة التصنيف الائتماني "فيتش" تصنيف المملكة الائتماني عند مستوى A+ مع نظرة مستقبلية "مستقرة"، وهو ما يعكس التحسن في الأداء الاقتصادي والمالي نتيجة الجهود المبذولة في تنفيذ رؤية السعودية 2030.

يعكس الارتفاع في إجمالي الدين العام، التوجه نحو تنويع مصادر التمويل بما يضمن استدامة الإنفاق على المشروعات الكبرى والبنى التحتية، دون التأثير سلباً على السيولة المحلية، ويساعد هيكل الدين الذي يميل نحو التمويل طويل الأجل في تقليل مخاطر إعادة التمويل، ويدعم جهود الدولة في تعزيز استثماراتها في القطاعات الواعدة مثل الطاقة المتجددة، ودعم الموازنة على المدى الطويل، وبناء الاحتياطات لمواجهة التقلبات المحتملة في السوق.

الشكل (25): فائض / (عجز) الفترة
(مليار ريال)



سجلت الميزانية العامة للمملكة عجزاً مالياً قدره 94.8 مليار ريال في الربع الرابع من عام 2025م، مقارنة بعجز قدره 88.5 مليار ريال في الربع السابق له، ما يعكس استمرار الضغوط المالية وسط تراجع ملحوظ في إجمالي الإيرادات.

وتواصل المملكة تحقيق أهداف اقتصادية طموحة ترتقي بمستوى الخدمات وتزيد الإنتاجية وتشجع الاستثمارات من القطاع الخاص والتي من المتوقع أن تدر عوائد مالية ضخمة في المستقبل، وتسهم في انخفاض العجز. وارتفعت الودائع الحكومية لتبلغ 441.7 مليار ريال في الربع الرابع من عام 2025م بنمو يقدر بـ 2.0% مقارنة بالربع الرابع من عام 2024م.

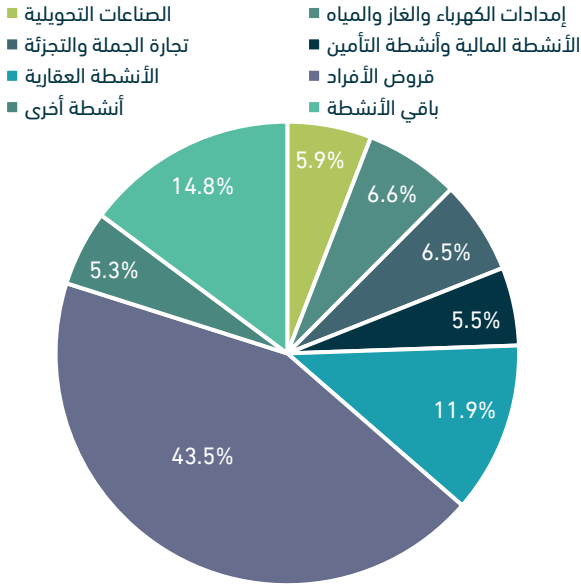
وبحسب البيانات الصادرة من المركز الوطني لإدارة الدين، بلغ الدين المباشر القائم على الحكومة في نهاية ديسمبر من عام 2025م 1,519.0 مليار ريال سعودي منها 943.4 مليار ريال سعودي ديون محلية و575.7 مليار ريال سعودي ديون خارجية، بزيادة 27.8% للدين الداخلي، و20.5% للدين الخارجي على أساس سنوي.



الأداء النقدي

ارتفاع المعروض النقدي وزيادة الائتمان المصرفي الممنوح

الشكل (28): نسبة الائتمان الممنوح إلى إجمالي الائتمان المصرفي وفقاً للنشاط الاقتصادي في الربع الرابع 2025م (نسبة مئوية)

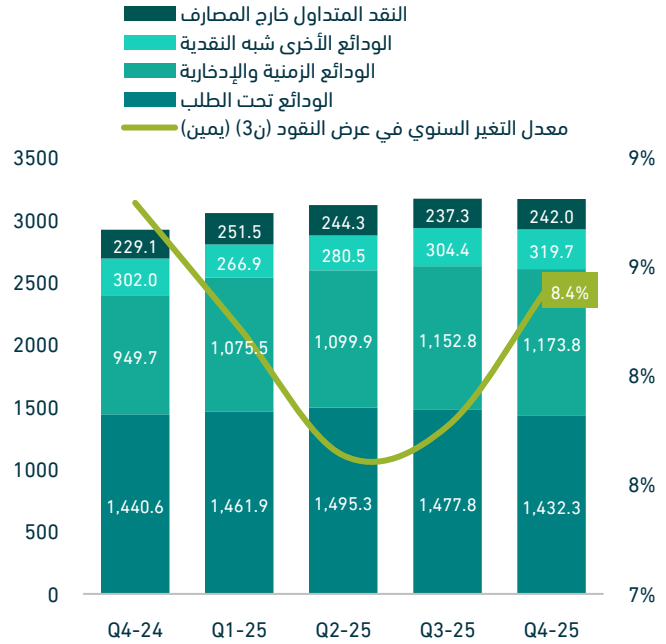


المصدر: البنك المركزي السعودي

كما سجل إجمالي الائتمان المصرفي الممنوح خلال الربع الرابع من عام 2025م نمواً سنوياً بنسبة 11.5% ليصل إلى 3,296 مليار ريال. وجاء هذا النمو مدفوعاً بزيادة الائتمان الممنوح للأفراد والأنشطة العقارية، والتي استحوذت مجتمعة على 55.4% من إجمالي الائتمان، بقيمة 1,434 مليار ريال و393 مليار ريال على التوالي. حيث عزز هذا النمو ثقة المستهلكين والإنفاق الاستهلاكي القوي ووجود برامج دعم حكومية مما جعل الحاجة للتمويل أقوى من أثر أسعار الفائدة المرتفعة.

كذلك، ساهم كل من قطاع تجارة الجملة والتجزئة وقطاع إمدادات الكهرباء والغاز والمياه وقطاع الصناعات التحويلية بحوالي 6.5%، 6.6%، 5.9% على التوالي من إجمالي الائتمان، بقيمة تقدر بحوالي 214 و217 و193 مليار ريال على التوالي.

الشكل (27): مكونات عرض النقود (ن3) (نسبة مئوية، مليار ريال)



المصدر: البنك المركزي السعودي

شهد إجمالي عرض النقود (ن3) ارتفاعاً بنسبة 8.4% على أساس سنوي في الربع الرابع من عام 2025م ليصل إلى 3,167 مليار ريال، وقد شكلت الودائع تحت الطلب 45.2% من إجمالي عرض النقود، وكذلك مثلت الودائع الزمنية والإيداعية 37.1%، والودائع الأخرى شبه النقدية 10.1%، والنقد المتداول خارج المصارف 7.6%.

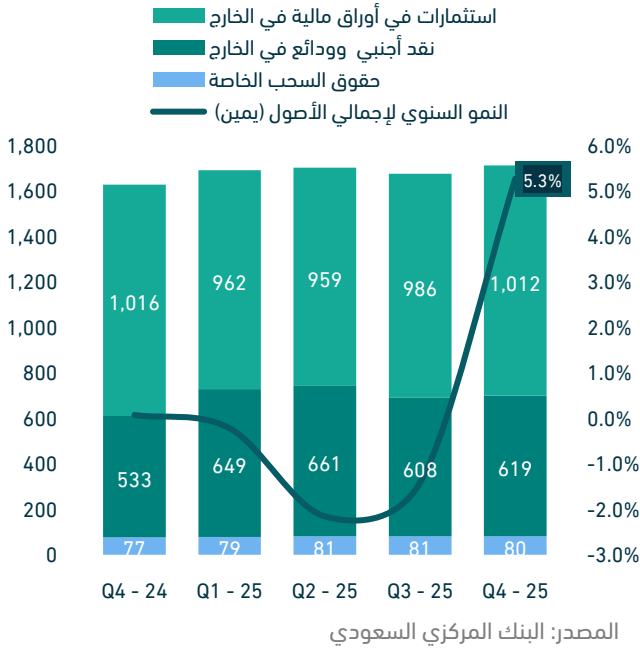
ويُعزى هذا النمو في عرض النقود (ن3) إلى ارتفاع الودائع الزمنية والإيداعية على أساس سنوي بنسبة 23.6%، كما سجل النقد المتداول خارج المصارف والودائع الأخرى شبه النقدية ارتفاعاً على أساس سنوي بنسبة 5.6% و5.8% على التوالي. في حين سجل إجمالي الودائع تحت الطلب انخفاضاً طفيفاً بلغ 0.6% على أساس سنوي.



الأداء النقدي

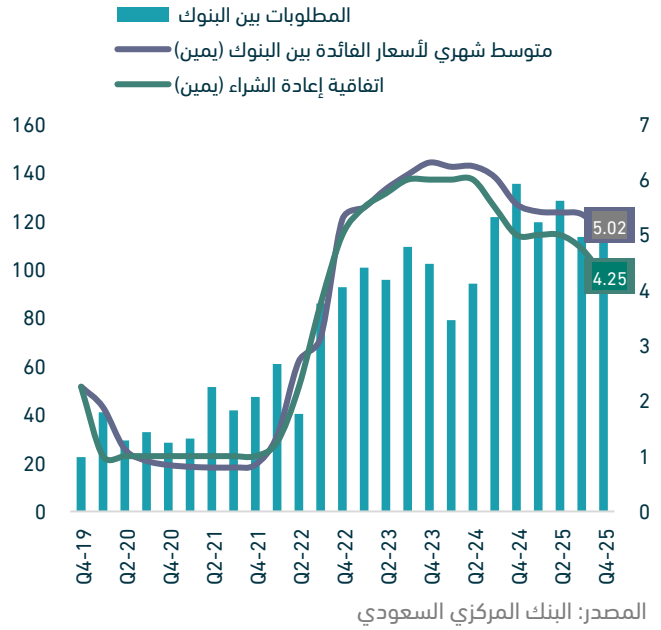
تراجع أسعار الفائدة خلال الربع الرابع من عام 2025م

الشكل (30): الأصول الاحتياطية للبنك المركزي السعودي
(نسبة مئوية، مليار ريال)



سجلت الأصول الاحتياطية للمملكة نموًا سنويًا بلغ 5.3% في الربع الرابع من عام 2025م، لتبلغ 1,725 مليار ريال مقابل 1,639 مليار ريال في الفترة المماثلة من العام الماضي. ويُعزى هذا النمو أساسًا إلى ارتفاع النقد الأجنبي وودائع في الخارج بنسبة 16.2%، والذي يشكل 35.9% من الاحتياطيات ليصل إلى نحو 619 مليار ريال، كما ارتفعت حقوق السحب الخاصة بنسبة 4.6% لتصل إلى حوالي 80.5 مليار ريال، وكذلك وضع الاحتياطي لدى صندوق النقد الدولي، حيث زاد بنسبة 6.4%، في حين سجلت استثمارات في أوراق مالية في الخارج انخفاضًا طفيفًا بلغ 0.4%، واستقر احتياطي الذهب النقدي عند 1.6 مليار ريال دون تغيير يذكر.

الشكل (29): مؤشرات نقدية (أسعار الفائدة، والمطلوبات بين البنوك)
(نسبة مئوية، مليار ريال)

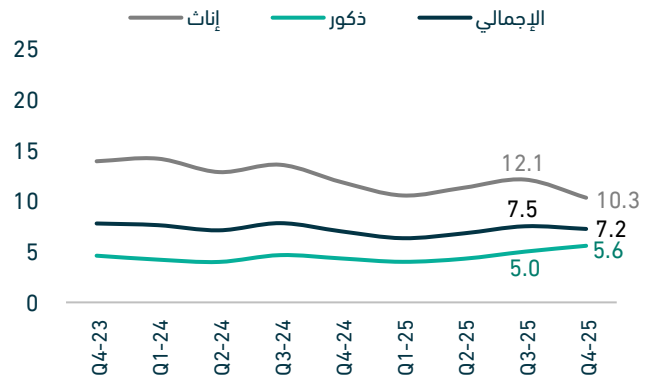


خفض البنك المركزي السعودي سعر الريبو مرتين بمقدار 25 نقطة أساس في كل مرة إلى 4.25% خلال الربع الرابع من عام 2025م، وعزز ذلك الزيادة في المعروض النقدي (ن3) خلال نفس الفترة، وشهدت المطلوبات بين البنوك ارتفاعاً لتصل إلى 118.1 مليار ريال مقارنة بـ 113.5 مليار ريال في الربع السابق، كما سجل سعر الفائدة بين البنوك (السايبور) انخفاضاً خلال الربع الرابع 2025م ليصل إلى 5.02% مقارنة بـ 5.37% في الربع السابق له.



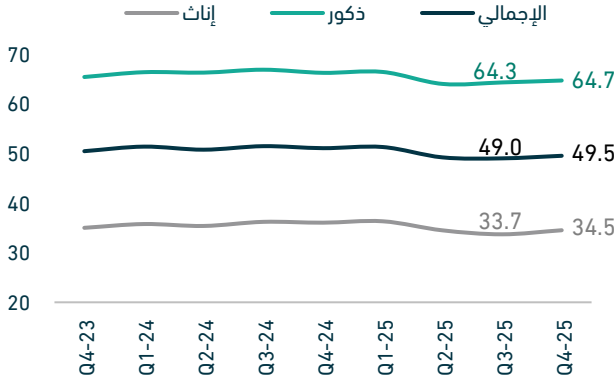
البطالة بين السعوديات تسجل أدنى مستوى تاريخي لها في الربع الرابع 2025م

الشكل (31): معدل البطالة بين السعوديين
(نسبة مئوية)



المصدر: الهيئة العامة للإحصاء

الشكل (32): معدل المشاركة
(نسبة مئوية)



المصدر: الهيئة العامة للإحصاء

وارتفع معدل مشاركة السعوديين في القوى العاملة بمقدار 0.5 نقطة مئوية على أساس ربعي، ليصل إلى 49.5% في الربع الرابع من عام 2025م. بسبب ارتفاع معدل مشاركة الذكور بمقدار 0.4 نقطة مئوية ليصل إلى 64.7%، وكذلك معدل مشاركة الإناث بمقدار 0.8 نقطة مئوية ليصل إلى 34.5%.

وفيما يخص متوسط الأجر الشهري للمشتغلين السعوديين فقد ارتفع متوسط الأجر في الربع الرابع من عام 2025م مقارنة بالربع المماثل من العام السابق بنسبة 10.1%، ليسجل 11,103 ريال. ويعزى ذلك إلى ارتفاع متوسط الأجور لكل من الذكور بنسبة 7.4% وللإناث بنسبة 12.0%.

انخفاض معدل بطالة الإناث وارتفاع مشاركتها الاقتصادية في إحصاءات الربع الرابع 2025م يدل على استمرار نجاح سياسات تمكين المرأة وأحدث هذا التمكين تحولاً هيكلياً مفيداً في سوق العمل.

لم تعد سياسات سوق العمل تقتصر فقط على مجرد السعي إلى خلق الوظائف، بل امتدت إلى التركيز بصورة أكبر على جودة الوظائف ومناسبتها لاحتياجات السوق والمهارات المطلوبة فيه، بالإضافة إلى التركيز على إدارة الكفاءة ورفع الإنتاجية، ويمثل ذلك فرصة لرفع معدلات المشاركة الاقتصادية وتعزيز سوق العمل في المملكة في المستقبل.

عكست النتائج الإيجابية لمؤشرات سوق العمل السعودي نجاح السياسات العمالية وفعالية مبادرات التوظيف خلال الربع الرابع من عام 2025م، حيث انخفض إجمالي معدل البطالة بين السعوديين إلى 7.2%، بتراجع قدره 0.3 نقطة مئوية مقارنة بالربع السابق.

ويعزى هذا التراجع في معدل البطالة إلى انخفاض نسبة البطالة بين الإناث بمقدار 1.8 نقطة مئوية مقارنة بالربع السابق لتصل إلى 10.3%، بينما ارتفعت نسبتها وسط الذكور بمقدار 0.6 نقطة مئوية لتصل إلى 5.6%.

وعلى أساس سنوي، ارتفع معدل البطالة بين السعوديين بمقدار 0.2 نقطة مئوية، على الرغم من تراجع معدل البطالة بين الإناث بمقدار 1.5 نقطة مئوية، إلا أن ارتفاع البطالة بين الذكور بمقدار 1.2 نقطة مئوية كان له التأثير الأكبر على ارتفاع المؤشر.

وبالنسبة إلى معدل البطالة للسكان فقد ارتفع بمقدار 0.1 نقطة مئوية في الربع الرابع من عام 2025م إلى 3.5% بالمقارنة مع الربع السابق. غير أنه استقر على نفس المعدل بالمقارنة مع الربع المماثل من عام 2024م.

حسب المناطق الإدارية، كانت منطقتا الحدود الشمالية وجازان الأعلى في معدل البطالة للسعوديين بالمقارنة مع المناطق الإدارية الأخرى، حيث سجلتا 11.7% و11.5% على التوالي، بينما سجلت منطقة الرياض والمنطقة الشرقية أقل معدلات البطالة عند 4.1% و5.8% على التوالي.



إخلاء مسؤولية

أعد هذا التقرير من قبل وزارة الاقتصاد والتخطيط لإتاحة ما يتضمنه من معلومات عامة للباحثين والمهتمين ولعموم الجمهور بهدف الاطلاع والمعرفة، وذلك من مبدأ الشفافية وإتاحة المعلومات. ولا يُعد هذا التقرير توصية من الوزارة لاتخاذ أي قرار، وينبغي أخذ المشورة المالية والقانونية وغيرها من المختصين والخبراء في هذا الشأن. وتسعى الوزارة أن تكون المعلومات الواردة في التقرير كاملة ومحدثة ودقيقة، إلا أنها لا تُقدم أي إقرارات أو تعهدات أو ضمانات من أي نوع كان، سواءً بشكل صريح أو ضمني، فيما يتعلق بالتمام، أو الكمال، أو الدقة، أو الموثوقية، أو التقرير، أو حداثة المعلومات. ولذلك فإن أي اعتماد على هذه المعلومات المضمنة في التقرير يكون بشكل كامل على مسؤوليتك، ولن تكون الوزارة مسؤولة في أي حال من الأحوال عن أي إجراء أو قرار يُتخذ بناءً على التقرير، أو أية خسارة أو ضرر مباشر أو غير مباشر أو فرصة ضائعة أو خسارة أرباح قد تنشأ باستخدام هذا التقرير، ويحق للوزارة تعديل هذا التقرير أو حذفه دون إشعار مسبق.